

ردود

توضيح من «شركة نيدر»

تعليقاً على التحقيق المنشور في «الأخبار»
(العدد 2863 تاريخ 2016/4/15 - http://www.256137/al-akhbar.com/node

عقود NEEDS لم تمدد: نهاية استشاري أم
نهاية مشروع مقدمي الخدمات، اصدرت شركة
نيدر للهندسة والتنمية التوضيح التالي:

1- إن عقود «شركة نيدر» مع القطاع العام
كافة خضعت لدراسة وموافقة ديوان المحاسبة،
وهذه العقود انطلقت من موافقة مجلس الوزراء
مجتمعاً عليها بتاريخ 2010/5/12، ولاحقاً وفق
ورقة سياسة قطاع الكهرباء المقررة في مجلس
الوزراء بقرار رقم 1 تاريخ 2010/6/21.

2- تؤكد «شركة نيدر» أن مشروع مقدمي
الخدمات هدف الى وقف الزيف المالي في القطاع
الكهربائي والذي يشكل ما يزيد عن 40% من
مجملة الدين العام مع انعكاسات ذلك على الوضع
الاقتصادي والمالي برمتها. وقد عملت «شركة
نيدر» مع شركة أميركية عام 2005 على مشروع
وقف الزيف المالي لقطاع الكهرباء والذي أقر في
مجلس الوزراء بقرار رقم 51 تاريخ 2005/10/17،
حيث لم يتم استكماله لأسباب سياسية في
حينها، وتم تكليف «شركة نيدر» بقرار مجلس
الوزراء رقم 24 تاريخ 2010/5/12 «لإعداد دفاتر
الشروط اللازمة لاستكمال مشروع معالجة
الزيف المادي لمؤسسة كهرباء لبنان». كل ذلك
يتناقض مع ما ذكرتم «بعدما كانت قد هبطت
بالظلة على المؤسسة ووزارة الطاقة».

3- اقتصر دور «شركة نيدر» في مساندة
مؤسسة كهرباء لبنان في إدارة المشروع، وهي
التزمت هذا الدور حيث لم تقم بمخاطبة شركات
مقدمي الخدمات مباشرة على مدى سنوات
المشروع الأربع، بل كانت تبلغ رأيها واقتراحاتها
الى المؤسسة والتي كانت تأخذ به أحياناً ولم
تأخذ به أحياناً أخرى.

4- إن قرار التمديد لشركات مقدمي الخدمات
حتى نهاية شهر آب 2016 جاء نتيجة اضراب
المياومين الأول في عام 2012، حيث لم تطلب
«شركة نيدر» التمديد لها في حينها، وبالتالي
استكملت الشركة نشاطاتها وأعمالها حتى
نهاية عقدها بتاريخ 2016/3/31.

5- إن مجمل دفعات مشروع مقدمي الخدمات
لم تتجاوز مبلغ الـ 300 مليون دولار من أصل
قيمة العقود التي مجملها 785 مليون دولار،
ما عكس حرص كل من مؤسسة كهرباء
لبنان «وشركة نيدر» في الحفاظ على المال العام
وحصر تكاليف المشروع بما تم تنفيذه من قبل
شركات مقدمي الخدمات.
أخيراً، تؤكد «شركة نيدر» لجريدة «الأخبار»
استعدادها لتقديم كافة الأرقام والوثائق التي
تؤكد بعض ما جاء في مقالكم وتدحض
المغالطات الواردة فيه، حيث أن التركيز على
أن «شركة نيدر» هي المشكلة يخفي ما يخفي
من أهداف. إن الحقيقة لن تظهر إلا عندما يتم
وضع الأرقام والحقائق أمام الرأي العام، وهذا ما
تعمل «شركة نيدر» جاهدة للحصول عليه عبر
الوسائل القانونية.

د. منير يحيى
رئيس مجلس الإدارة

توضيح من منذر الحموي

تعليقاً على التقرير المنشور في «الأخبار»،
أمس، تحت عنوان «أقساط الـ AUB: لا اعتراض
على الزيادة»، أبدى رئيس الحكومة الطلابية في
الجامعة الأميركية في بيروت منذر الحموي
اعتراضه على العنوان، وقال: «نحن نرفض أي
زيادة على الأقساط، في أي شكل من الأشكال،
بل إننا نعمل كحكومة طلابية على إيجاد صيغة
موحدة تصب في مصلحة الطلاب والجامعة،
وذلك من خلال إرجاع صيغة الـ 12 رصيداً بدلاً
من الـ 15 رصيداً التي تطبق الآن، وذلك سيخفف
عبء المصاريف على الطلاب. وإن نؤكد أن
المفاوضات تجري الآن، وبناءً على النتائج سوف
يتم التحرك، نؤكد للجميع أننا سنبقى أمل
الطلاب في تأمين جميع مطالبهم».

تجدد الإشارة الى أن التقرير (http://www.256290/al-akhbar.com/node) يتضمن
تصريحاً لرئيس الحكومة الطلابية في الجامعة
يشرح موقفه بشكل أكثر تفصيلاً مما ورد في
توضيحه، أما العنوان، الذي يسجل اعتراضه
عليه، فهو عنوان للتقرير لا لتصريحه.

بيئة

نفايات مرصاً سلعاً
تقتك السلاحف

تم اعلان يوم 5 أيار
من كل عام يوماً
وطنياً للسلاحف،
في لبنان، إلا أن
موت السلاحف جراء
تلويث البحر بالنفايات
الصناعية يستدعي
جعل هذا اليوم
يوماً عزاء

عبد الكافي الصمد

بعد عصر يوم الخميس
الماضي، وبينما كان صيادو
أسماك من طرابلس يبحثون
عن رزقهم في عرض البحر،
قرب مرفأ سلعاً في قضاء
البيرون، لاحظوا وجود
سلفتين نافقتين تعومان في
مياه البحر، فاقتربوا منهما
وحاولوا رفعهما إلى المركب
لنقلهما إلى اليابسة، لكنهم
عجزوا بسبب ثقلهما، فاكتفوا
بالتقاط صور لهما. هذه الصور
وصلت في اليوم التالي إلى
رئيس لجنة البيئة في بلدية
طرابلس جلال حلواني، ممثل
البلدية في لجنة إدارة محمية
جزر النخل البحرية الطبيعية
وفي وزارة البيئة، ومدير
مختبر علوم البيئة والمياه في
الجامعة اللبنانية، الذي أوضح
لـ «الأخبار» أن «هذه هي المرة
الأولى التي يعثر فيها على
سلاحف نافقة قرب الشاطئ
الشمالي منذ نحو ثلاث سنوات،
مع فارق أنه في المرة السابقة
كان سبب نفوق السلاحف
ابتلاعها أحباس نايلون ما
أدى إلى وفاتها اختناقاً، بينما
يرجح في هذه المرة أن يكون

سبب نفوق السلفتين التلوث
الكيميائي مقابل مرفأ سلعاً،
النتاج عن المياه الصناعية
المبتذلة التي تلقى عشوائياً من
مصنع كيماويات سلعاً، أو
جاء نفايات البواخر التي تفرغ
حمولتها للمصنع المذكور،
وخاصة مادة الكبريت أو مادة
الفوسفات».

وسال حلواني عن مدى التزام
المصانع المصنفة بالشروط
والضوابط البيئية المرعية
الإجراء، وعن جدية التفتيش
الدوري إن وجد والتأكد من
سلامة الواقع البيئي، مطالباً
بإيجاد الوسائل العلمية التي
تمكن المفتشين البيئيين من
الفحص الدوري للملوثات
الكيميائية السائلة والانبعاثات
الغازية، وعدم التهاون في
اتخاذ أقصى العقوبات بحق
ملوثي البيئة.



لا يوجد محطة
لمعالجة المخلفات
الصناعية بل يتم
إلقاؤها في البحر



واستند حلواني في ربطه بين
نفايات مرفأ سلعاً ونفوق
السلفتين إلى وجود بقع
ذات لون بني على السلفتين،
ما رجح هذه الفرضية بنسبة
كبيرة، لكنه أبدى أسفه لأنه
«لا توجد عندنا أي إجراءات
لحماية السلاحف، باستثناء
إعداد تقارير، إذ ليس عندنا
مختبرات للفحص والتشريح
والمعالجة، فضلاً عن نقص
التمويل».



سيرهم الذاتية إلى إدارات بعض
المدارس التابعة للرهينة أو الصديقة
لها من أجل توفير فرص عمل بديلة
لهم، وكذلك سنفعل بالنسبة إلى
التلامذة الذي نحاول أن نؤمن
مقاعد لهم في فروعنا الأخرى، وإن
كنا نعتزف أنها قد لا تستوعبهم
جميعاً». لماذا لم يتم تبليغ الأهالي
القرار في بداية العام الدراسي؟
يؤكد أن «القرار متخذ سابقاً لكن
لم تكن نريد التشوشة والتشويش
على التلامذة، في محاولة لتوفير
أجواء مناسبة للدرس، والأساتذة
وأفقوا على الاستمرار معنا رغم
ألمهم».

مروان طحطح



أيضاً طرحت بإلحاح، ليسال أحد
منظمي الحملة كيف يرسم الناس
هنا نفاياتهم؟ هل يفرزون؟ أين ترمى
النفايات؟ فوجئ أحد الشبان بهذه
الأسئلة، ليجيب بانفعال «من يسكن
كل حياته مع عائلته في غرفة واحدة،
كيف تريدون منه أن يفرز؟ هل يتسع
البيت أصلاً لأكثر من مستوعب
نفايات واحد؟ نضع كل شيء في
كيس ونرميه، الفرز ليس واجباً».

الهموم التي طرحها الأهالي عكست
وعياً لدى سكان المنطقة بحقوقهم،
وتحديداً حقهم في المدينة. يريدون
مواقف للسيارات، حمامات عامة
نظيفة، سكناً لائقاً، فرص عمل،
جسوراً للمشاة، أرضة يمكن السير
عليها، نقلاً عاماً، تعديل نظام الـ park
meter من ناحية الوقت والتسعيرة،
إعطاء حق الانتخاب للمقيمين في
المنطقة، تفعيل عمل شرطة البلدية،
إلقاء القبض على مروجي المخدرات
في المنطقة، بناء ملاعب وتنظيم
نشاطات مسرحية للأطفال.

علينا بصل وبيض. عاساس بدن
يزبطولنا الخرية ويعملوها ملعب
فوتبول. صاروا يكتبوا فيها زبالة.
بعده كرت السبحة، ولد آخر تسلّم
الحديث، فبات الأمر أشبه بخذوا
أسرارهم من صغارهم: «صار في
حشرات بالحديقة لأنو عم يكتبوا
زبالة عالمدخل. وفي أهل ما بخلوا
ولادن يجوا لهون، لأنو بكون في
شباب عم يضربوا أبر. بدل ما
يمنعوهم صاروا بمنعونا نحنا
نحي!». إذا، عبر الأولاد عن مطالبهم
وحقهم في اللعب في أماكن آمنة
ومجهزة، وتحذروا عن غياب الأمن
والسلامة العامة، ووصفوا بعقوبة
تامة سياسة البلدية التي تقوم على
عدم تجهيز الأماكن العامة وإهمالها
بهدف تحويلها إلى أماكن مهجورة.
حفرّت مشاركة الصغار انضمام
الكبار إلى حديث لم يعتادوه،
فاعلن بعض المشاركين أن هاجسهم
الأول يتمثل في «كابوس» قانون
الإبجارات الجديد. مشكلة النفايات